http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1705) السنة السابعة - السبت (23) كانون الثاني 2010

استكمال توقيع الخدمة النفطية في ظل تطلع لرفع حجم الانتاج والتصدير

بغداد/ متابعة المدى- وكالات

أكد وزير النفط حسين الشهرستاني ان العراق سيكون في مقدمة الدول المنتجة للنفط بعد تنفيذ العقود التي تم الاتفاق عليها في جولتي التراخيص الاولى والثانية.

فيما وقع العراق أمس الجمعة بحسب رويترز العقد النهائي مع مجموعة تقودها شركة ايني الايطالية النفطية العملاقة لتطوير حقل الزبير الذي يبلغ حجم احتياطياته أربعة مليارات برميل.

وحددت ايني وشريكتاها اوكسيدنتال بتروليوم الامريكية وشركة كوريا الجنوبية للغاز (كوجاز) المستوى المستهدف للانتاج من الحقل عند ١,٢ مليون برميل يوميا.

وفازت المجموعة بحق تطوير الحقل العام الماضي بعد أول مزاد يجريه العراق على عقود النفط منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

ولم تتم ترسية عقد حقل الزبير في البداية خلال المزاد الذي أجري في يونيو حزيران لكن جرى التوصل لاتفاق خلال مفاوضات لاحقة.

وسيحصل الكونسورتيوم على دولارين عن كل برميل بموجب العقد.

وصفقة حقل الزبير واحدة من سلسلة أبرمها العراق العام الماضي من شأنها أن تنقله الى المركز الثالث من المركز الحادي عشر بين الدول المنتجة للنفط بطاقة انتاجية تبلغ ١٢ مليون برميل يوميا في غضون نحو ست سنوات كما يمكن أن توفر له مليارات الدولارات التي يحتاجها لاعادة الاعمار بعد سنوات من الحرب والانهيار الاقتصادي.

و قالت كوجاز في وقت سابق انها سوف تستثمر ٦,٥ مليارات دولار في تطوير الحقل. وتأتي الصفقة في اطار مساعي كوريا الجنوبية لاستثمار ١٢ مليار دولار في مشروعات للنفط والموارد في الخارج هذا العام لدعم اقتصادها الذي يعتمد على الصناعات التحويلية.

ويذكر ان وزارة النفط نظمت خلال شهري حزيران وكانون الاول الماضيين جولتي التراخيص الاولى والثانية لتطوير الحقول النفطية . وقال الشهرستاني بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان العقود التي تم الاتفاق عليها وتوقيعها مع الشركات النفطية سترفع سقف الانتاج الى ١٢ مليون برميل في اليوم ناهيك عن أن الحقول الأخرى ستضع العراق في مقدمة الدول المنتجة للنفط .

واضاف كما انها ستحقق للعراق إيرادات تمكنه من إعادة الأعمار وتوفير الخدمات والسكن ورفع المستوى المعيشي للمواطن العراقي ، بالإضافة الى انها ستضع العراق بشكل آخر على الخريطة السياسية العالمية ،ليكون هو الاول في سوق الطاقة في العالم ،بما يجعله المتحكم الاول في أسعار النفط العالمية.

وأعرب الشهرستاني عن استغرابه من ان يكون العالم مبهورا بما حصل في العراق في جولتي التراخيص بما فيه الدول اليسارية في امريكا الجنوبية التي طلبت الاستفادة من تجربة العراق لكي يساعدها بحماية حقوقها من الشركات النفطية في الوقت الذي يتعجل فيه السياسي العراقي ويقلل من معرفة ومصداقية السياسي والإعلامي العراقي.

وأوضح وزير النفط ان وزارته قد خاضت جولة صراع صعبة مع الشركات النفطية من اجل ان تحقق ما توصلت اليه وضمان حقوق العراق في ثروته النفطية.

واشار الى ان هناك خلافات مهمة بين جولة التراخيص الاولى وجولة التراخيص الثانية تمثلت بكون الجولة الاولى شملت حقول منتجة ،لكن إنتاجها لم يكن بالمستوى المطلوب وكنا بحاجة الى إنعاشها وزيادة إنتاجها وعدم ترك النفط في الارض.

فيما كانت جولة التراخيص الثانية لحقول مكتشفة لكنها غير مطورة لذا فقد اختلفت صيغة العقود .

وبين الشهرستاني انه كانت شركات النفط في الجولة الاولى تأمل ان تضغط على العراق بخصوص الاسعار المتداولة او لطبيعة الشروط المتعارف عليها في السوق العالمية ،حيث كانت تتم عن طريق عقود مشاركة وهو الحاصل في الدول العربية الان.

ولفت الى ان الجولة الاولى شهدت ترقبا من قبل الشركات وعدم الاندفاع بمستوى الاسعار المنخفض او الموافقة على الشروط التي وضعها العراق في عقد الخدمة ذاته.

واكد الشهرستاني ان الوزارة كانت متحسبة لهذا الواقع ، واصفا الفترة التي مرت بين جولة التراخيص الاولى وجولة التراخيص الثانية بانها كانت "فترة لي أذرع" وان كانت الوزارة ستعيد النظر بالشروط التي وضعتها وترفع سقف الإسعار.

وكشف عن ان لجاناً متخصصة في مجلس الوزراء رفعت تقريرا بضرورة اعطاء الوزارة صلاحية التفاوض ورفع الاسعار وقد صدر قرار بذلك ،وكانت الشركات تأمل ان تغير الوزارة نظرتها وترفع سقف الاسعار بما يحقق للشركات ارباحها .

واوضح ان الوزارة كانت لديها ثقة كاملة ومعرفة بالوضع ،ورغم ان الاسعار التي وضعتها كانت منخفضة لكن كانت تترك هامشاً صغيراً للربح ،لذا بقيت الوزارة مصرة على موقفها باعتباره مجزياً للشركات ويحفظ للعراق حقوقه بثروته الوطنية.

وبين ان الشركات عندما اقتنعت بموقف العراق الثابت جاءت في الجولة الثانية وهي مستعدة للقبول بهذه العقود وتأمل بحدود غير مألوفة للاسعار في انتاج النفط ،ما جعل من جولة التراخيص الثانية جولة تنافسية بمعنى الكلمة ،وحققنا اسعاراً احدثت هزة في الصناعة النفطية.

من الواقع الاقتصادي

فوائد القروض المصرفية

عباس الغالبي

تتسم القروض المصرفية التي يمنحها مصرفا الرافدين والرشيد بفوائد مرتفعة ولاسيما القروض الاسكانية التي تمنح لفئات محددة .

ففي الوقت الذي يعبر عن هذا الاجراء انه أسهامة في الحد من أزمة السكن ، فأنه كاهل كبير يجعل المستفيدين من القروض أمام جدلية القروض غيرالميسرة ذات الفوائد العالية والتي لاتتناسب وحجم القرض نفسه ، فهي بالقياس الإقتصادي ربح وفائدة للمصرف قبل ان تكون فائدة وعوناً للمستفيد ، وقد يضطر الكثير من المشمولين بهذه القروض للتعامل معها رغم الفوائد الكبيرة ، مايجعل أدارتي مصرفي الرافدين والرشيد أمام تساؤلات وأستفهامات كبيرة ، فمن غير الممكن ان تلجأ المصارف الحكومية الى مثل هكذا فوائد كبيرة تحت أدعاء المساهمة في الحد من ازمة السكن الخانقة .

ومن هنا نرى ان الاجدى ان تتجه وزارة المالية الى دعم رأسمال المصرف العقاري التخصصي وتوسيع ورفع حجم هذه القروض وبفوائد واجراءات ميسرة ، لاعلى طريقة الرافدين والرشيد التي فكرت بهامش الربح قبل ان تفكر بمصلحة المستفيد الذي يعاني من أزمة السكن الخانقة والذي يتطلع دائماً الى دعم حكومي وبأوجه متعددة .

وحيث ان ازمة السكن لايمكن الحد منها عن طريق هذا الاقراض الخجول ، بل يفترض ان تنهض الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء بانشاء مجمعات سكنية كبيرة وتباع للمواطنين عن طريق مؤسسات مالية ومصرفية وعلى وفق الرغبة والحاجة وبأسعار مختلفة ، ألا ان هذه المبادرة لمصرفي الرافدين والرشيد جاءت لتصب في مصلحة الارباح والستراتيجية للمصرف ، وبذلك فقدت بريقها وجدواها المعلن سلفاً .

وكان يمكن للجنة المشتركة بين المصرفين والمشكلة لوضع ضوابط هذا النوع من الاقراض ان تنظر الى امكانية كل من المصرفين للاقراض بشكل ميسر لاعلى هذه الطريقة التي تحقق كسباً للمصرفيين على حساب المستفيدين الذين أضطرت الظروف البعض منهم للتعامل معها ، وكان يمكن عدم أطلاق هذه القروض فيما أذا لم تتوفر الامكانيات لتحملها بفوائد ميسرة.

وكان ايضا يمكن للحكومة ان تدعم هذه القروض وبفوائد ميسرة سعياً لفتح نافذة مهمة من نوافذ معالجة ازمة السكن التي تتطلب جهداً ستراتيجاً حكومياً بعيد المدى وبخطوات تفصيلية ومتعددة ومن دون توقف كما هو الحال في العراق.

abbas.abbas80@yahoo.com

أستثمارات خليجية واعدة في العراق خلال عام ٢٠١٠

لندن / وكالات

يمثل عام ٢٠١٠ فرصة سانحة للشركات الخليجية لتعمل على تصدير معرفتها وخبراتها إلى العراق، وفقاً لشركة عالمية متخصصة باستشارات الأعمال.

إذ ترى شركة "كونترول ريسكس" أن التحسّن الملحوظ في الأجواء الأمنية والوضع السياسي في بغداد يعني أن الباب أصبح مفتوحاً في هذه الدولة الواقعة شمال الخليج العربي لاستقبال عدد من القطاعات وليس فقط قطاع الطاقة.

وفي هذا الصدد، ذكر محلل للشؤون العالمية في الشركة، جوناثان وود "أظهرت الجولة الثانية من عروض الحقول النفطية أن كلاً من الحكومة العراقية والشركات الأجنبية مروا بعملية التعلّم".

"تعلمت الحكومة العراقية كيفية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفاعلية أكبر، وتعلمت الشركات الأجنبية تقديم صفقات وهوامش أرباح تتسم بقدر أكبر من الواقعية".

وقال "ود" أن النفط لا يشكل مجال الاهتمام الوحيد حيث فازت الشركات بعقود في مجالات توليد الطاقة الكهربائية والاتصالات والخدمات المالية واللوجستية والاسمنت والبناء. وكانت دراسة صادرة حول الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ قد أشارت إلى أن الإمارات تعد أكبر مستثمر أجنبي في العراق بوصول استثماراتها فيه إلى ٣٧ مليار دولار، وهو ما يمثل نحو ربع جميع الاستثمارات العالمية خلال تلك الفترة.

وأضافت الدراسة التي أجرتها شركة "دنيا فرونتير" للاستشارات أن الدولة الخليجية الأخرى التي لها استثمارات كبرى في العراق هي الكويت التي بلغت قيمة استثماراتها في تلك الفترة ٦,٨ مليارات دولار.

برلمانية تؤكد ان الصناعة المحلية بحاجة الى دعم حكومي

بغداد / وكالات

اكدت عضوة اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عامرة البلداوي ان مشاكل الصناعة العراقية تحتاج الى دراسات علمية وعملية ودعم حكومي مستمر للنهوض بها . وقالت البلداوي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان اللجنة البرلمانية التقت قبل مدة بوفد من التجمع الصناعي العراقي ، وجرى خلال اللقاء طرح جملة من المعوقات ودراستها لغرض التوصل الى ايجاد الحلول المناسبة لها. واضافت ان الرؤى التنموية في العراق فيما يتعلق بالقطاع الصناعي ستظل قليلة الاهمية ومحدودة الجدوى اذا لم تقترن بدراسة علمية شاملة على المستوى الكلي باعتبارها جزءا اساسيا لا يتجزا عن التكامل البيئي الاقتصادي والاجتماعي . مؤكدة ان للصناعة العراقية مكانة وسمعة جيدة بين نظيراتها في المنطقة مع امكانية المنافسة في حال تطويرها ودعمها . ورات البلداوي ان انخفاض الطاقة الانتاجية بسبب غزارة المنتجات المستوردة هي واحدة من المشاكل التي وقفت حائلا امام نمو الصناعة العراقية ، داعية الى التنسيق بين الوزارة والقطاع الخاص وتوفير قاعدة بيانات حول كل قطاع ودراسة الوضع التنافسي للسلع . تجدر الاشارة الى ان البلداوي التقت الاسبوع الماضي وفدا من التجمع الصناعي العراقي وبحثت معهم مشاكل القطاع وكيفية ايجاد الحلول .

شركة أميركية تسعى لإنشاء معمل للبتروكيمياويات في البصرة

بغداد / وكالات

قال رئيس هيئة الاستثمار في محافظة البصرة حيدر علي فاضل إن إحدى الشركات الأميركية سوف تقوم في الأيام القليلة المقبلة بتنفيذ مشاريع استثمارية متعلقة بقطاع النفط.

وأضاف فاضل أن هيئة الاستثمار في محافظة البصرة نجحت "في جذب إحدى أكبر الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطية وهي شركة بيكر هيوز التي تعمل في نحو ٩٠ دولة".

وتابع أن،"قيمة المشاريع بلغت ٢٣٨ مليون دولار وتقضي بإنشاء مصنع للبتروكيمياويات لإنتاج إضافات النفط، فضلاً عن إنشاء ورش لصيانة وتصليح معدات الحفر والتنقيب عن النفط".

وبين إن "المشروع الثالث يهدف إلى تأسيس مركز مهني لتدريب العاملين في قطاع النفط، وقد تمكنت الشركة من الحصول على قطع أراض لتنفيذ المشاريع بالقرب من حقول ومنشآت نفطية وسوف تباشر الشركة أعمالها قريباً جداً".

وأشار فاضل إلى أن الشركة تهدف إلى تقديم الخدمات للشركات الأجنبية التي تعاقدت معها وزارة النفط على إثر جولتي التراخيص الأولى والثانية.

وقال فاضل: "إن قانون الكاربوهيدرات يمنع التصرف بالأراضي التي توجد فيها مشتقات هايدروكاربونية وأكثر من ٦٠ بالمائة من أراضي المحافظة ينطبق عليها هذا القانون. وما تبقى من الأراضي فإنها تابعة لوزارة الزراعة ولا يمكن استغلالها وفق القانون في تنفيذ مشاريع غير زراعية.

واوضح إن "الأراضي التي من الممكن استغلالها في مشاريع استثمارية فإنها مسيطر عليها من قبل متجاوزين ويضطر المستثمر إلى دفع الأموال لهم لإخراجهم منها، وعليه فإن الاستثمار بحاجة للكثير من الدعم وبخاصة في مجال توفير الأراضي إلى المستثمرين".

ويذكر أن هيئة الاستثمار في محافظة البصرة تلقت منذ أن تأسست عام ٢٠٠٨ مئات الطلبات لتنفيذ مشاريع في قطاعات مختلفة من قبل مستثمرين عراقيين وأجانب، لكن ثمانية مشاريع فقط تم تنفيذها حتى الآن في ظل تذمر الهيئة من عدم تعاون بعض الوزارات والدوائر التابعة لها في المحافظة.

وزارة الاتصالات تعتزم تأسيس شركة وطنية للهاتف النقال

بغداد / وكالات

أعلنت وزارة الاتصالات عن عزمها تأسيس شبكة وطنية للهاتف النقال إلى جانب شبكات الهاتف الثلاث العاملة في العراق بهدف تقديم خدمة جيدة للمواطنين وبـ"أسعار مناسبة". وقال وزير الاتصالات فاروق عبد القادر عبد الرحمن بحسب "السومرية نيوز"، : إن "وزارة الاتصالات تسعى حالياً إلى إنشاء شبكة رابعة للهاتف النقال بسبب رداءة الخدمة التي تقدمها شركات الهاتف التي لا تعتمد المعايير الصحيحة المتفق عليها في العقود الموقعة".

وأضاف عبد الرحمن أن "مجلس الوزراء شكل لجنة لدرس هذا الأمر وتقديم مقترح نهائي لتشكيل الشركة"، مضيفاً أنه "سيتم دعوة الشركات العالمية المختصة في هذا المجال من أجل الاستثمار في إنشاء الشبكة الرابعة"، مبيناً أن "الوزارة تشدد على تأمين الخدمة الجيدة ضمن المواصفات العالمية والأسعار المناسبة".

وذكر عبد الرحمن أن "الشركة المستثمرة ستقدم الأموال اللازمة لإنشاء الشبكة الجديدة والأبراج، تحت إشراف شركة الاتصالات التي ينبغي أن يوافق عليها مجلس النواب".

من جهته، قال وكيل وزارة الاتصالات أمير البياتي إن "المشاكل التي تعانيها شبكات الهاتف النقال الثلاث العاملة في الوقت الحاضر دفعتنا للتفكير بإنشاء شبكة رابعة"، لافتا إلى أن "تلك الشركات تحاسب المواطن على أساس الدقيقة بدلا من أن تحاسبه على الثانية، إضافة إلى رداءة خدماتها في غالبية الأوقات".

وأوضح البياتي أن "سياسة الوزارة لا تهدف إلى إلحاق الضرر بالشركات العاملة في العراق، بل إلى رفع أدائها عبر خلق نوع من التنافس فيما بينها لتحقيق وتقديم أفضل خدمة للمواطن".

ولفت البياتي إلى أن "شركات عالمية تركية وكورية وأوربية قدمت عروضاً، تتم دراستها حالياً من أجل الموافقة على الأفضل". وبين البياتي أن "الوزارة تسعى إلى إنشاء بنى تحتية عامة لكافة الشركات العاملة في العراق وبالشكل الذي يؤمن اتصالات في كافة مناطق العراق .

استثمار ذي قار تمنح ترخيصا لشركة إماراتية لبناء مجمع سكني

بغداد / المدى

منحت هيئة استثمار ذي قار ترخيص مشروع "ليوان السكني" لشركة الصدارة الاماراتية بكلفة ٣٠٠ مليون دولار. وقال رئيس هيئة استثمار ذي قار د. اسماعيل العبودي بحسب المركز الوطني لـإعلام إن المشروع يتضمن بناء ٨٠٠ وحدة سكنية بنظام أفقي، وبمساحة ١٦٠ دونما. وأضاف العبودي أن كلفة المشروع بلغت ٣٠٠ مليون دولار، وبمدة انجازه خمس سنوات، مشيرا إلى أن هذا الترخيص هو الرابع عشر لهيئة الاستثمار لمشاريع الإسكان. ويقع المشروع في المنطقة الشمالية الغربية من صوب الشامية في مدينة الناصرية.

النفقات الاستثمارية في موازنة ٢٠١٠ هي الاعلى من سابقاتها

بغداد / وكالات

قال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حيدر العبادي ان نسبة النفقات الاستثمارية في موازنة العام ٢٠١٠ هي الاعلى قياسا بموازنات الاعوام الماضية ، حيث وصلت الى مايقارب ٢٩ بالمائة من مجمل المبالغ .

واضاف العبادي لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان وصول النفقات الاستثمارية الى الثلث يعطي انطباعا نحو التحرك لتفعيل الجانب الاستثماري ويسهل انجاز المشاريع التي تتبنى الحكومة تنفيذها في بغداد والمحافظات . مشيرا الى ان الاستثمار من المسائل الاساسية التي تمت مناقشتها في الموازنة مع اللجان المتخصصة .

وتوقع ان تخلق هذه التخصيصات جوا اقتصاديا مرنا وفرص عمل للعاطلين ودعم برامج التنمية وستراتيجيات الوزارات المختلفة.

ونوه العبادي الى ان الدرجات الوظيفية التي تم تحديدها في الموازنة العامة جزء من خطط القضاء على البطالة. لافتا الى ان هناك خريجين وعاطلين عن العمل ينتظرون فرصة توظيف سواء كانت حكومية ام في القطاع الخاص .

وبين العبادي ان كتلا سياسية مازالت تسعى الى عرقلة اقرار الموازنة او تاخيرها اقصى فترة ممكنة مع طرح احتمالية تاجيلها الى البرلمان المقبل ، حيث ترى ان الاقرار ستستفيد منه الحكومة، مؤكدا ان المتضرر الاول من هذه التجاذبات هو المواطن وحرمانه من الفرص التي حددت في الموازنة بشكل غير مباشر .

تجدر الاشارة الى ان موازنة العام ٢٠١٠ تنتظر اجماع الكتل السياسية في البرلمان من اجل اقرارها وسط تكهنات بتاجيلها الى الدورة البرلمانية المقبلة .

حركة السوق

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٩٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٧٠,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٥٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٥٠٠

المـواد الانشـائيـة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـادة	السعر كيلو
كيوي مستورد	٢٠٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط مستورد	١٥٠٠ دينار	خيار	٥٠٠ دينار
تفاح مستورد	١٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
لهانة	١٠٠٠ دينار	شجر عراقي	٧٥٠ ديناراً
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل اخضر	٧٥٠ ديناراً
شوندر	٧٥٠ ديناراً	بصل	٥٠٠ دينار
موز مستورد	١٠٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
شلغم	٧٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
برتقال	١٠٠٠ دينار	باقلاء	١٥٠٠ دينار
رمان	١٠٠٠ دينار	شلغم	٥٠٠ دينار
ليمون	١٠٠٠ دينار	شوندر	٥٠٠ دينار
خس	٢٥٠ ديناراً		